البعد الجيوستراتيجي في السياسة الخارجية الروسية تجاه النزاع السوري

Geostrategic Dimension of The Russian Foreign Policy Towards Syrian Conflict

طالب الدكتوراه حبشي مسعود*	أ.د. جندلي عبد الناصر
جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل –الجزائر	جامعة باتنة 1 –الجزائر
مخبر القانون البنكي والمالي	abdelnacerdjendli@yahoo.fr
Habchimessaoud1988@gmail.com	

تاريخ الاستلام: 2020/05/01 تاريخ القبول: 2020/09/29

الملخص:

تهتم هذه الورقة بدراسة البعد الجيوستراتيجي باعتباره أحد دوافع انخراط روسيا في النزاع السوري، واستكشاف حدوده التفسيرية وموقعه على سلم أولويات السياسة الروسية في سورية، وهذا من خلال البحث في المنطلقات الفكرية والنظرية التي يستند إليها، ثم تفكيكه عن طريق دراسة أهمية سورية جيوستراتيجياً بالنسبة لروسيا، والتي تعتبرها بوابتها من أجل العودة إلى الساحة الدولية كقوة كبرى ومنافسة الانفراد الأمريكي بقيادة العالم والمركزية الغربية برمتها، بالإضافة إلى نظرتها لسورية من زاوية أنها إحدى ساحات التنافس الدولي على خطوط أنابيب الغاز؛ حيث جعلت الجغرافية من سورية جسراً طبيعياً لنقل الغاز إلى أوربا، ففي حين يبحث الأوروبيون ومن ورائهم أمريكا على التقليل من التبعية للغاز الروسي، تسعى روسيا إلى تكريس هيمنتها على الأسواق العالمية ولاسيما الأوربية وتنظر إلى المشاريع المنافسة لها على أنها تهديد لأمنها الطاقوي والقومي، كما أنها تريد أن تلعب دوراً مقرراً في رسم خريطة الغاز ضمن المشاريع المستقبلية في منطقة شرق المتوسط التي تحتوي كميات معتبرة من الغاز حسب الاكتشافات الأخيرة.

الكلمات الدالة: الجيوستراتيجية؛ النزاع السوري؛ السياسة الخارجية الروسية؛ التنافس الدولي؛ خطوط أنابيب الغاز.

Abstract :

This paper sets out to study the geostrategic dimension behind the Russian involvement in the Syrian conflict and tends to explore its explanatory limits and position of the Russian foreign policy towards Syria. The study will be carried out through researching the intellectual and theoretical foundations on which the geostrategy is grounded and then dismantling it by studying Syria's geostrategic

*المؤلف المرسل: حبشي مسعود، الإيميل: Habchimessaoud1988@gmail.com

significance to Russia, as it considers it its door way to return to the international scene as a major power and compete with the American unilateralism. In addition, the paper tends to study the Russian vision towards Syria as an arena for international conflict about gas pipelines since the Levant bridges Asia with Europe. While Europe is seeking to reduce its dependency on the Russian gas, Russia seeks to establish its hegemony on international markets, especially European countries, and looks at the other competing projects related to gas as a threat to its energy and national security. Russia also wants to play a role in the future projects in the Eastern Mediterranean region, which is home to significant quantities of gas according to recent discoveries

Keywords : Geostrategy ; Syrian Conflict; Russian Foreign Policy; International Rivalry; Gas pipelines**.**

مقدمة

اختارت روسيا الوقوف إلى جانب النظام السوري منذ بداية الاحتجاجات ضده سنة 2011م، فرغم الضغوط الخارجية التي مورست على "بشار الأسد" خاصة بعد اتجاهه للخيار الأمني في مواجهة الاحتجاجات إلا أن روسيا رفضت أي حل يفضي إلى رحيل النظام، قبل أن تفاجئ المتتبعين والمهتمين بالشؤون الروسية بتدخلها عسكرياً ابتداءً من تاريخ 30 سبتمبر 2015م، بعد أن تقلصت رقعة سيطرة النظام واقترابه من الهزيمة، حيث لم يسبق لها كوريث شرعي للاتحاد السوفياتي التدخل قبل هذا التاريخ إلا في الأزمات التي ترتبط بجوارها الإقليمي المباشر في منطقة أوراسيا، فالسلوك الروسي نابع من أهمية سورية في المنظور الروسي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وتأثيرها على تحديد التوازنات الدولية المستقبلية.

كما تزامن النزاع السوري مع تصاعد الدور الروسي على الساحة الدولية وسعيها إلى إعادة تعريفه في نسخة جديدة، حيث أنها أعلنت في العديد من المناسبات عن رفضها للنظام الدولي القائم على الأحادية القطبية الأمريكية والمركزية الغربية، وكذلك السياسة العدائية لحلف شمال الأطلسي القائمة على تطويق روسيا على حدودها من خلال ضم دول أوربا الشرقية الشيوعية سابقا، فقد راهنت على المحطة السورية لمعرفة حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه على المستوى الدولي المرتبط بقوتها ونفوذها، وعليه شكلت المتغيرات الجيوستراتيجية منطلقاً لتوجهات روسيا الخارجية في سورية. وانطلاقاً من ذلك تمت صياغة الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف يمكن للمتغيرات الجيوستراتيجية أن تفسر السلوك الروسي تجاه النزاع السوري؟

وكإجابة مسبقة عن الإشكالية المطروحة تتطلب الضرورة العلمية اختبار **الفرضية** التالية:

تحكم روسيا في سورية يمنحها مزايا جيوستراتيجية مرتبطة بإظهار مكانتها على الساحة الدولية من جهة، وإحكام سيطرتها على أهم خطوط أنابيب الغاز في العالم من جهة أخرى.

اعتمدت **المقاربة المنهجية** للدراسة على **منهج التحليل الجيوبوليتيكي**، والذي يوضح الرهانات الخاصة بالسياسة الخارجية الروسية انطلاقاً من العلاقة الترابطية بين السياسة والموقع الجغرافي؛ وهي الأدبيات التي ترى أن روسيا دولة أوراسيا يجب أن تركز على هذه المنطقة وأخرى تطالب بانخراط روسيا مع الغرب الأطلنطي، كما تم توظيف **تقنية تحليل المضمون** من خلال تحليل محتوى الخطابات السياسية للرئيسين (بوتين وميدفيديف)، والذي يساعد على فهم أهداف صناع القرار الروس ونظرتهم لقضايا السياسية الخارجية وموقع روسيا في الخريطة الجيوبوليتكية للعالم، إضافة إلى **المدخل الاقتصادي** الذي يبرز أهمية العامل الاقتصادي في تفسير توجه روسيا وتنافسها مع أمريكا في سورية ومنطقة شرق المتوسط ككل على الغاز وخطوط نقله.

تكون الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية، وفق **الخطة** التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري للفكر الجيوستراتيجي الروسي

المحور الثاني: النزاع السوري كرهان لعودة روسيا للساحة الدولية

المحور الثالث: سورية كساحة للتنافس الدولي على خطوط أنابيب الغاز

الخاتمة.

المحور الأول: التأصيل النظري للفكر الجيوستراتيجي الروسي

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة؛ انحصر النقاش داخل الدوائر الفكرية الروسية بين اتجاهين مختلفين من الناحية الجيوستراتيجية؛ بين دعاة الأطلسية والمطالبين بالأوراسية، فعلى الرغم من اشتراكهما في الاهتمام بما يعرف بالخارج القريب **The Near Abroad** (أوروبا وآسيا) إلا أنهما يختلفان في مجالهما الجغرافي (Tsarik & Sivitsky, 2015, p. 04)

أولا: الاتجاه الأطلسي

يرى بأن مصلحة روسيا تستوجب التقارب مع الغرب من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي لأن روسيا دولة أوروبية ليبرالية ويطلق على هذا الاتجاه تسمية الأطلسيون أو الليبراليون. صعد هذا الاتجاه في الأدبيات التي سبقت تفكك الاتحاد السوفياتي وخلال تسعينات القرن 20م، حيث حاول الزعيم السوفياتي "ميخائيل غورباتشوف" **Mikhaïl Gorbatchev** التقرب من أوروبا وأبدى رغبة في الانضمام إلى التكامل الأوروبي، وطرح فكرة "البيت الأوروبي المشترك" قبل أن ينهار الاتحاد السوفياتي. وسار من بعده "بوريس يلتسن " **Boris Eltsine** أول رئيس لروسيا الاتحادية، والذي كان موالياً لأمريكا ومدافعاً عن القيم الليبرالية بالإضافة إلى ديميتري ترينين **Dmitri Trenin** صاحب كتاب "نهاية أوراسيا: روسيا على الحدود بين الجيوبوليتك والعولمة" **The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization** "؛ حيث يرى بأن الخطرين المحدقين بروسيا يأتيان من الصين والحركات الإسلامية المتطرفة؛ فالحد من تأثيرات الصعود الصيني واتساع رقعة الإسلام

المتطرف تستوجبان التكامل مع أوروبا وإقامة تحالف مع أمريكا (دلة، سبتمبر 2016، ص ص 4، 5)، كما أن ترينين يضع في الفصل الأخير من كتابه فيما هو عبارة عن خلاصة تحت عنوان : "**ما بعد أوراسيا**"، الأسباب التي أدت إلى إنهاء فكرة الأوراسية وهي بالأساس؛ التغيرات على مستوى البيئة الدولية، تغير العوامل التقليدية لقوة الدولة مع بروز الاقتصاد والتكنولوجيا، إضافة إلى الثقافة أو العامل الحضاري، فعلى الرغم من أن روسيا عملاق نووي إلا أن اقتصادها متواضع مقارنة باقتصاديات الدول الغربية (Trenin, 2001, p.309)، فالحل يكمن حسبه في التخلص من هاجس الأرض من خلال التخلي عن فكرة التمدد جغرافيا بمنطق الإمبراطوريات الذي يعد مكلفاً؛ فالعولمة قللت من أهمية العوامل الجيوسياسية. وعليه؛ أصبح من الواجب على روسيا التركيز على تقوية اقتصادها والتحكم في التكنولوجيا، فروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي وجدت نفسها أمام ما بعد الحداثة والليبرالية الغربية أو العزلة التي يجب أن تتجنبها من خلال الانخراط في أوروبا، وإعادة بنائها من الداخل؛ تمهيداً للانضمام إلى الاتحاد الأوربي مستقبلاً لأن روسيا لها هوية أوروبية (Trenin, 2001, pp. 317- 319).

ثانيا: الاتجاه الأوراسي

يعتبر أن روسيا دولة أوراسية، وشرط تحولها إلى قوة عظمى يتطلب استعادة مجال نفوذها في الفضاء السوفياتي سابقاً؛ وخصوصاً دول آسيا الوسطى، أوكرانيا، بيلاروسيا وجورجيا، ثم التوسع لاحقاً إلى الطوق الثاني الذي يشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويعتبر المفكر والفيلسوف "ألكسندر دوغين" **Alexander Dugin** مهندس هذا الاتجاه الجيوستراتيجي إلى جانب مركز "كاتيخون" للدراسات **Katehon Think Tank**، حيث توجه أفكاره حالياً سلوك روسيا الخارجي (الشوفي، أفريل 2018، ص 14)، فقد أعاد دوغين إحياء ما يسمى بالأوراسية[1] في نسختها الجديدة **New Eurasianism** التي ترتكز أساساً على وضعه لما يعرف بـ "النظرية السياسية الرابعة" **The Fourth Political Theory**، التي طرحها سنة 2012م، وجاءت لتنهي الهيمنة الغربية على العالم عموماً والأحادية القطبية الأمريكية خصوصاً، فروسيا في المنظور الأوراسي دولة ليست أوروبية ولا آسيوية، وذلك يتطلب وجود قيم وتصورات خاصة بها. حيث يرى دوغين أن القرن العشرين، هو قرن الأيديولوجيات وقد شهد ظهور ثلاث مذاهب سياسية: الليبرالية، الشيوعية والفاشية، حيث انتصرت الليبرالية، في حين فشلت الشيوعية والفاشية. وعليه جاءت

[1] نظرية وضعها "ماكندر" حيث اعتبرها قلب الأرض، وتمتد من بحر البلطيق والبحر الأسود غربا إلى سيبيريا ومن المحيط المتجمد الشمالي حتى جبال الهملايا جنوبا، وتحتوي على موارد طبيعية وقوة بشرية هائلة، بعدها قام العديد من المفكرين الروس بإعادة إحيائها يتقدمهم "ألكسندر دوغين"، لتأخذ معه بعداً عقائدياً، وتهدف لتكامل روسيا مع الدول التي كانت تحت النفوذ السوفياتي سابقا لإنهاء هيمنة الأفكار الغربية والقيادة الأحادية للعالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

الأوراسية كاتجاه سياسي رابع من أجل إنهاء الهيمنة الليبرالية على العالم (Dugin, 2012, pp. 23-26)، حيث يؤكد دوغين على أنها السبيل الوحيد لبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب والابتعاد عن الغرب الأطلنطي. النيوأوراسية هي إذن برادايم روسي رافض لليبرالية الغربية وقيمها فهذه النظرية ستأخذ منحى عملي من خلال بناء إتحاد أوراسي ينهي العولمة والقطب الواحد وغربنة العالم بالأفكار **Westernalisation** ويحافظ على سيادة القوى الأوراسية، وبالأخص روسيا، الصين، إيران والهند؛ بمعنى أن الأوراسية هي نظرية لفهم العالم روسياً والتكامل مع القوى الأوراسية الأخرى لمواجهة الهيمنة الغربية، إضافة إلى استعادة النفوذ في المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة(Dugin, 2014, pp. 11- 12).

بالنسبة لنظرة الأوراسية للدين؛ فهي ليست نظرية مادية كالليبرالية والشيوعية، فهو جزء من الموروث الثقافي الروسي فروسيا يجب أن تسترجع مكانتها الدينية كحاضنة للأرثودكسية وباعتبارها القسطنطينية الثانية وحامية للأرثودكس في العالم (Chauvier, mai 2014, p. 08). وعليه دعا دوغين إلى التحالف مع العالم الإسلامي لمواجهة الأطلسية؛ التي تتزعمها أمريكا، لأن أوراسيا تحتوي على عدد معتبر من المسلمين كما أن الدين الإسلامي معارض للأمركة والقيم الغربية عموماً من جهة، وأن الغرب يعتبر الإسلام عدواً محتملاً من جهة ثانية (دوغين، 2004/1999، ص 276).

على عكس الاتجاه الأطلسي؛ فإن الأوراسيين لا يهدفون فقط لتعزيز نفوذ روسيا في دول أوروبا الشرقية عن طريق زعزعة الاستقرار في الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي مثلما حدث في أوكرانيا وبيلاروسيا، بل تدعم القوى القومية واليسارية الرافضة لاستمرار التكامل الأوروبي **Eurosceptics**، وتقوم كذلك بتطوير علاقات جيدة مع الدول غير الراضية عن السياسات المالية المفروضة عليها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي كاليونان، المجر وإيطاليا، كما أنها وبعد أن اثبت استعمال أسلوب القوة الناعمة والتعاون الاقتصادي محدودية نتائجه توجهت روسيا إلى دعم "حزام عدم الاستقرار **The Belt of Instability**في الدول القريبة منها، والتي تصاعد فيها النفوذ الأمريكي والأوروبي عن طريق دعم الأطراف الموالية لها ومساعدتهم للوصول إلى السلطة، فالسلوك المتبع ضد أوكرانيا متغير هام لفهم العقيدة الجيوستراتيجية الروسية الجديدة (Tsarik & Sivitsk, 2015, p. 08) .

المحور الثاني: النزاع السوري كرهان لعودة روسيا إلى الساحة الدولية

لقد وجدت نسخة دوغين من الأوراسية الجديدة صداها في خطابات بوتين وترجمها في سلوكات روسيا الخارجية، من خلال الانخراط المباشر في مجال نفوذها (أوربا الشرقية وآسيا الوسطى، قبل أن يتوسع إلى الشرق الأوسط لاحقاً في سورية وليبيا)، حيث شكلت موجة الثورات

العربية التي اجتاحت المنطقة منذ نهاية 2010م ومطلع 2011م بداية روسيا في التمدد إلى أبعد من خارجها القريب.

أولا: مؤشرات الصعود الروسي

خلال العهدة الثانية لرئاسة بوتين وبداية عهدة خلفه "ديميتري ميدفيديف" **Dmitri Medvedev** بدأت ملامح تجسيد الرغبة في عودة روسيا للعب دور أساسي على الساحة الدولية؛ حيث تم توضيح ذلك من خلال حدثين هامين فقد تم الإعلان عن التحول في توجهات روسيا المستقبلية بتحديد مجموعة من المبادئ التي يجب أن تسعى روسيا لتجسيدها: **أولاً**، خطاب بوتين في مؤتمر ميونيخ للسياسة الأمنية في عام 2007، **ثانياً** ما سُمي" بعقيدة ميدفيديف " **Medvedev Doctrine** " في 2008م (قلعجية، 2017، ص 67)، فخلال كلمته في مؤتمر ميونيخ المنعقد في 10 فيفري 2007م، تخلى بوتين عن الديماغوجية والغموض وأسلوب المراوغة كسمات متكررة لتدخلات السياسيين، حيث كان واضحاً في مخاطبة الغرب، ويمكن حصر أبرز النقاط التي تعرض لها في ثمانية نقاط أساسية؛ هي:

1- النمط الأحادي القطبية للنظام الدولي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية مرفوض ولن يستمر.

2- الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت حدودها الوطنية وفرضت مجموعة من السياسات الاقتصادية، الثقافية والتعليمية على الدول الأخرى.

3-الآلية الوحيدة لاتخاذ القرارات بشأن استخدام القوة العسكرية كملجأ أخير يجب أن تكون في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

4- سياسة حلف شمال الأطلسي القائمة على التمدد إلى حدود روسيا وهي التي تؤدي للمواجهة مع روسيا.

5-الغرب لم يف لحد الآن بوعوده التي قطعها على غورباتشوف بعد حل حلف "وارسو".

6- المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الغرب لدول العالم الثالث لم تقض على التخلف بل كرست تبعيتها في القرار السياسي والاقتصادي.

7-الهياكل الأوروبية المختلفة ومنها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي هي أدوات للسياسة الخارجية الأمريكية.

8- روسيا دولة لها تاريخ لأكثر من ألف عام، وهي عملياً تتمتع بسياسة خارجية مستقلة وهذا تقليد لا يتغير (Dugin, 2015, p. 82).

يمكن اعتبار خطاب ميونيخ بمثابة توجيه استراتيجي متكامل للسياسة الخارجية الروسية. ففي النقطة الأولى رفض بوتين النظام الدولي أحادي القطبية فهو يعارض هذا النظام الذي استمر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، في النقطة الثانية؛ وجه بوتين نقداً مباشراً لسياسة الولايات المتحدة

الأمريكية وهيمنتها عن طريق إستراتيجية مبنية على القوة البحرية **Thalassocratic Strategy** (الأساطيل البحرية السبعة 07)، التي تستخدمها لتجسيد أنشطتها العدوانية فوق الوطنية. هاتين النقطتين (الأولى والثانية) تركزان على توجيه العداء للهيمنة الأمريكية (Dugin, 2015, p. 83).

النقطة الثالثة هي اقتراح للعودة إلى نموذج يالطا؛ الذي أنشأ الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم العالمين، فالخروج عن الميثاق الأممي والاستخدام المتكرر للقوة من شأنه الإخلال بهما.

في النقطة الرابعة؛ ينتقد بوتين بشكل واضح تمدد الناتو إلى شرق أوروبا بغية تطويق روسيا.

أما النقطة الخامسة؛ فتتهم الغرب بعدم الوفاء بالوعود التي قطعها على غورباتشوف الذي تخلى عن الوجود العسكري السوفيتي في أوروبا.

النقطة السادسة؛ تدين الإستراتيجية الاقتصادية للدول الغربية في العالم الثالث فعن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتم تقديم المساعدات الاقتصادية وإخضاعها لهيمنتها السياسية والاقتصادية، وهذه النقطة هي دعوة للعالم الثالث للبحث عن بديل للسياسات الليبرالية القائمة.

في النقطة السابعة يشير بوتين إلى أن الهياكل الأوروبية المختلفة (خاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) غير موجهة لخدمة المصالح الأوروبية؛ فهي بحسبه مجرد أدوات للسياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية وممارسة الضغط على روسيا في مجالات السياسة، الطاقة والاقتصاد، مما يتعارض مع مصالح الدول الأوروبية نفسها (قلعجية، 2017، ص 82).

النقطة الجوهرية هي النقطة الثامنة؛ التي تعلن أن روسيا قوة كبرى تنوي من الآن إدارة سياسة مستقلة تعتمد على الذات ومستعدة للعودة إلى وظيفتها التقليدية باعتبارها جوهر "قلب الأرض" وأصل القوة البرية **Tellurocracy**. فبوتين يرى بأن فكرة التاريخ قد انتهى، وأن البحر قد تفوق على الأرض أمر سابق لأوانه؛ فلا تزال القوة البرية موجودة وستتنافس مع القوة البحرية. ولقد كان رد الفعل على خطاب ميونيخ في الغرب وأمريكا بالخصوص سلبياً؛ حيث أنه فتح النقاش عن عودة "الحرب الباردة"، وعودة المواجهة الجيوسياسية التاريخية بين القوة البرية والبحرية (Dugin, 2015, p. 84).

ثانياً: عقيدة ميدفيديف والتي أعلن عنها في 31 أوت 2008م خلال لقاء له على القناة الروسية الأولى في بداية عهدته الرئاسية وتتمحور حول خمسة مبادئ، وهي؛

1-يتعلق باحترام مبادئ القانون الدولي وعلى أساسه تبني روسيا علاقاتها مع الدول الأخرى.

2-يعتبر أهم مبدأ حيث ترفض روسيا من خلاله النظام العالمي أحادي القطبية؛ حيث يرى ميدفيديف أن روسيا لن تسمح بهيمنة أمريكا على اتخاذ جميع القرارات؛ فذلك مصدر عدم الاستقرار والصراع.

3- روسيا لا تريد المواجهة مع أي دولة أخرى وستبني علاقات مع الولايات المتحدة وأوربا.

4-حماية المواطنين الروس وكرامتهم في الخارج؛ في إشارة خصوصاً إلى المناطق التي يتواجد فيها الروس (دول البلطيق وأوكرانيا)؛ بمعنى التدخل في أي دولة تتواجد بها أقليات روسية.

5-يركز هذا المبدأ على المناطق التي ترتبط بها روسيا تاريخياً، وتعتبر مناطق نفوذها حيث سيتم تدعيم هذه العلاقات، وهذا المبدأ قد يفسر الاهتمام الروسي بالدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط وعلى رأسه سورية (Medvedev Doctrine, 2 sep 2008).

تكشف هذه المبادئ عن تشابه تصورات بوتين وميدفيديف لدور روسيا في الساحة الدولية؛ بمعنى أن خطاب ميونيخ ليس مرتبطاً بالشخصية الكارزماتية لبوتين فقط بل أن التخطيط للسياسة الخارجية الروسية يتم وفق منظومة متكاملة تسعى لاستعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي (قلعجية، 2017، ص 329)، حيث أثبتت الأحداث اللاحقة أن روسيا تستعمل الأطر الدبلوماسية كمكمل للعمل العسكري من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية؛ فقد تدخلت لاحقاً في جورجيا سنة 2008م وأخرجت القوات الجورجية من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لإيقاف تمدد حلف شمال الأطلسي وفي عام 2014م تدخلت في أوكرانيا، والتي انتزعت منها شبه جزيرة القرم. ولم تعر أي اهتمام للإدانات والعقوبات الغربية المفروضة عليها، لتتدخل في سبتمبر 2015م في سورية، حيث أنه لم يسبق لروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي التدخل خارج جوارها الإقليمي (أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، شبه جزيرة القرم)، وعليه؛ يشكل تدخلها عسكريا في سورية مؤشراً على تغير دورها على المستوى الدولي وتوسيع خياراتها من أجل إنهاء النظام الأحادي القطبية الذي فرضته أمريكا بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد نجاح روسيا في إنهاء الهيمنة الاقتصادية الأمريكية بفضل مجموعة " شنغهاي " ودول البريكس والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، يشكل تدخلها عسكرياً في إحدى دول الشرق الأوسط مؤشراً على نهاية أو بداية النهاية للنظام أحادي القطبية ومن بعدها التحول إلى قوة عظمى تتبنى عقيدة أوراسية في مواجهة الغرب (بشارة، نوفمبر 2015، ص ص 06- 07)، فتاريخياً ارتبط التغير في بنية النظام الدولي بأزمات محددة سواء كانت إقليمية أو عالمية بحيث تظهر بعدها توازنات جديدة؛ حيث أنهت الحرب العالمية الثانية نظام توازن القوى الذي كان سائداً منذ معاهدة واستفاليا 1648م، كما كشفت أزمة السويس سنة 1956م عن انتقال النظام الدولي من التعددية إلى الثنائية القطبية بعد تهديد الاتحاد السوفياتي للدول الثلاثة المتدخلة (بريطانيا، فرنسا وإسرائيل)، لترد على ذلك أمريكا لاحقاً من خلال مشروع إيزنهاور 1957م لمنافسة النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية. نفس الشيء حدث خلال حرب الخليج الثانية 1990م التي أكدت انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، والنزاع السوري الراهن يمثل بداية تدشين التحول من النظام أحادي القطبية إلى نظام أقرب إلى التعددية (أمريكا، روسيا،

الصين، المحور الألماني الفرنسي في إطار الاتحاد الأوربي)، رغم بطء العملية وهذا تجسيداً للنقاط التي تطرق إليها بوتين وميدفيديف حول رفض روسيا للنظام الأحادي القطبية، وكذلك النقطة التي تتطرق للأقاليم ذات المصالح الخاصة في المنظور الروسي، والتي لها علاقات تاريخية مع دولها (سورية في المنطقة العربية) (فرحات، 2014، ص ص 254- 255).

ثانيا: أهداف الانخراط الروسي في سورية

شكل النزاع السوري الذي اندلع في 15 مارس 2011م بعد أن وصلت إليها موجة ما يعرف بـ"ثورات الربيع العربي" أول اختبار حقيقي لقوة روسيا ومدى إمكانية اضطلاعها بدور قيادي، يمكنها من التأثير في بنية النظام الدولي الذي شكلت الولايات المتحدة الأمريكية قطبه المتحكم منذ تفكك الاتحاد السوفياتي (قلعجية، 2017، ص ص 337، 338)، وهو ما نجده في الموقف الرسمي الروسي؛ حيث أنه وبعد أن اتجهت الأزمة السورية إلى العسكرة، صرح ألكسندر لوكاشيفتش **Alexander Loukachevich**، الناطق الرسمي الأسبق باسم وزارة الخارجية الروسية بأن شكل النظام الدولي مرتبط بنتائج تسوية الوضع في سورية (فرحات، 2014، ص 301)؛ وعليه؛ أخذت روسيا الاعتبارات الجيوستراتيجية في الحسبان حيث أن ذلك سيوسع من نفوذها وقوتها دولياً بحيث سيضمن لها إطلالة على المياه الدافئة التي تشكل لها هاجساً وعقدة تاريخية بسبب تجمد مياهها أغلبية أيام السنة؛ وهذا من خلال ميناء طرطوس (قاعدتها البحرية الوحيدة في المنطقة)؛ فسورية تدخل ضمن جيوستراتيجية روسيا جنوب المتوسط، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الدور الروسي في المنطقة، وتركز على حماية المصالح الروسية (الاقتصادية خصوصاً) من خلال أداء دور القوة المؤثرة في مناطق المياه الدافئة **The Role of a Warm Water Power**، ويتم تأدية هذا الدور بأدوات القوة الصلبة (إبراهيم وأخرون، 2019، ص 06). كما تمتلك قاعدة جوية بحميميم بمحافظة اللاذقية، كما يمنحها من الناحية الجيوسياسية حدوداً مع تركيا، إسرائيل، لبنان، الأردن والعراق، ويمكنها من تجسيد رؤيتها الجيوستراتيجية؛ التي تهدف إلى التواجد في البحرين الأسود والمتوسط من خلال ربط شرق المتوسط بالبحر الأسود، الذي تمتلك فيه قاعدة سيفاستوبول البحرية في جزيرة القرم ولقد زادت أهمية التواجد الروسي في سورية بعد نشر أمريكا وحلف شمال الأطلسي للدرع الصاروخي من منظومة باتريوت في تركيا؛ مما يتطلب نشر الرادارات الروسية الضخمة في منطقة صلنفة في السلسلة الجبلية للساحل السوري باللاذقية من أجل إبطال مفعول المنظومة الصاروخية لحلف شمال الأطلسي (قلعجية، 2017، ص 338).

إلى جانب ذلك تعتبر روسيا النزاع السوري محاولة أمريكية وغربية عموماً لتكريس الأحادية القطبية، وتهديد أمنها القومي عن طريق إثارة الفوضى، وإعادة تشكيل الدول على أسس عرقية وطائفية، بما يتماشى وتصوراتها؛ مما يجعلها مصدر لعدم استقرار النظام الدولي، فهي آخر حلقة

في هذه الإستراتيجية؛ حيث خسرت روسيا قبلها العديد من الأنظمة الحليفة والشريكة. فقد تم ضرب صربيا في 1999م واقتطاع كوسوفو منها وفرض استقلالها لاحقاً في 2008م، وبعدها تمت الإطاحة بحكم "صدام حسين" في العراق سنة 2003م، مروراً بالثورات الملونة في الجمهوريات السوفياتية سابقاً وصولاً إلى "ثورات الربيع العربي" التي أطاحت بعديد الأنظمة وعلى رأسها نظام "معمر القذافي" في ليبيا (Charap, Treyger & Geist , 2019, p. 05).

فضلاً عن ذلك فإن السلوك الروسي تجاه سورية نابع من نظرة استباقية لتأثير التداعيات الجيوستراتيجية لسقوط نظام الأسد على روسيا؛ لأن حدوث ذلك سيؤدي لفقدانها لآخر حلفائها بالمنطقة العربية، فسوريا إلى جانب إيران تعتبران خطاً دفاعياً على حدودها الجنوبية فسيكون إسقاط إيران هو الهدف القادم للغرب، مما يجعل روسيا محاصرة في القوقاز وآسيا الوسطى، كما أن ذلك سيجعلها غير قادرة على منافسة الدور الأمريكي في المنطقة على اعتبار أن تغير النظام وصعود نظام موالي لأمريكا والغرب؛ سيؤدي لفقدانها للقاعدتين العسكريتين الوحيدتين في سورية والمنطقة ككل (الخثلان ، 2017، ص 50).

المحور الثالث: سورية كساحة للتنافس الدولي على خطوط أنابيب الغاز

لقد أصبح الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة؛ حيث شهد الطلب العالمي عليه زيادة معتبرة، فقد أصبح يأتي في الترتيب الثالث بعد النفط والفحم فخلال الفترة مابين عامي 1973- 2016 زاد إنتاجه بـ 160 % وفي الفترة مابين 2006- 2016 زاد بـ 23.5% نتيجة دخول الغاز الصخري للأسواق (Dudle, 2018).

أولا: التنافس بين المشروعين الروسي والأمريكي

تعتبر مسألة التنافس الدولي على أسواق الغاز العالمية من الدوافع الرئيسية لانخراط روسيا في النزاع السوري، وعلى الرغم من أن سورية لا تمتلك كميات كبيرة من النفط والغاز سواء كاحتياطات أو كإنتاج، مقارنة بجيرانها من دول الخليج أو إيران، حيث تقدر احتياطاتها من النفط بـ 2.5 ألف مليون برميل بما يعادل 0.15 % من احتياطات العالم النفطية، وهو احتياطي متواضع، وينحصر الإنتاج بين 387000 برميل سجل في 2010م في اليوم و 582000 برميل في اليوم سجل في 1996م(Almohamed & Dittmann, 2016, p. 01-03). نفس الأمر يتعلق بالغاز الطبيعي فتقدر الاحتياطات المؤكدة بـ 8.5 تريليون قدم مكعب، أما

خريطة(01): مشروعي خطوط أنابيب الغاز الروسي والأمريكي

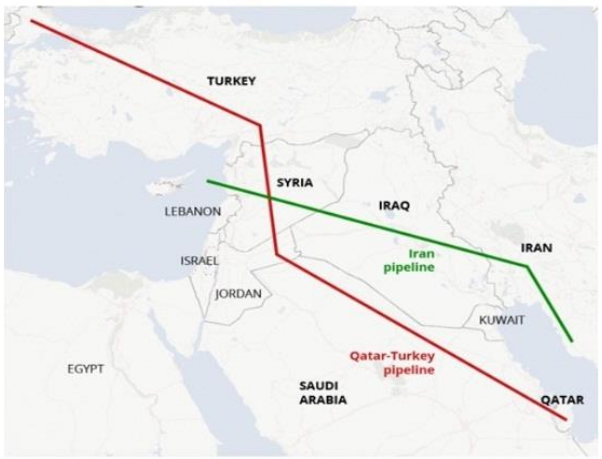

المصدر: https://bit.ly/2NLsKMG

الإنتاج اليومي فقد اقترب من تلبية الاحتياجات المحلية في 2009م فقد أنتجت 219 مليار قدم مكعب في العام، واستهلكت 251 مليار قدم مكعب، وقامت باستيراد 32 مليار قدم مكعب، إلا أنها تمتلك موقعاً هاماً على خريطة مد خطوط أنابيب نقل الغاز (Country Analysis Brief, 2015)، وعليه، فمع اشتداد التنافس الدولي حول أسواق الغاز بين روسيا وأكبر المنتجين العالميين للغاز ورغبة دول الاتحاد الأوروبي ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد بدائل أخرى للغاز الروسي، تشكل سورية بموقعها الجيوستراتيجي حجر الزاوية في المشروعين المقترحين من الطرفين (المخادمي، 2018، ص ص 103، 104)، (أنظر الخريطة رقم: 01) لنقل الغاز الإيراني والقطري ثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم على التوالي. حسب التقرير السنوي لمجلة النفط الإحصائية البريطانية BP Statistical Review لسنة 2018م (Dudle, 2018)، قدر احتياطي الغاز في إيران 1173 تريليون متر مكعب، وقطر بـ 879.9 تريليون متر مكعب سنة 2017م.

تشكل خطوط أنابيب الغاز دافعًا جيوستراتيجياً هامًا للقوى المتنافسة في سورية وعاملاً محفزاً لاستمرار الحرب ومبرراً خفياً للتدخل العسكري الروسي، **فالمشروع الأول** هو " خط أنابيب السلام " أو "خط الأنابيب الإسلامي" ينطلق من إيران، مروراً بالعراق، وصولاً إلى أوروبا، بحيث تدعمه روسيا من خلال تخليها عن جزء من حصتها في السوق الأوربية، وهذا من أجل تدعيم بناء تحالف إقليمي مناهض للهيمنة الأمريكية، ومواصلة استخدام الغاز وسيلة ضغط على الأوروبيين حتى يقدموا تنازلات في القضايا الخلافية مع روسيا وعلى رأسها الأزمة الأوكرانية. هذا المشروع تم اقتراحه في سنة 2009م، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم في جويلية 2011م –رغم اندلاع الحراك في سوريا–بقيمة 10 مليار دولار (Costigan, 2017, p p. 05, 06).

المشروع الثاني تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، تصدر من خلاله قطر الغاز إلى أوربا عبر سورية مروراً بالسعودية من أجل منافسة روسيا على السوق الأوربية الذي تسيطر على حوالي 40 % منه؛ مما جعل حلفائها الأوربيين في تبعية دائمة للغاز الروسي من جهة وعزل إيران من جهة أخرى، ومنعها من الاستفادة اقتصادياً من مخزونها الضخم، وقد كانت قطر المبادرة سنة 2009م باقتراح هذا المشروع على "بشار الأسد" لكنه رفضه، وحتى يتم تجسيده يجب إسقاط نظام الأسد والمجيء بنظام موالي للغرب من أجل إلغاء المشروع الروسي واستبداله بالمشروع الأمريكي (المخادمي، 2018، ص 163). كما أن قطر ترى في ذلك فرصتها لاستغلال احتياطاتها الضخمة والتقليل من اعتمادها على تصدير الغاز الطبيعي المسال **gas natural Liquefied** الذي تحتل الريادة عالمياً في تصديره، والذي يتم توجيهه بالأساس إلى آسيا التي تعتمد العديد من دولها (اليابان، كوريا الجنوبية) عليه في إنتاج الوقود للتقليل من تلوث البيئة، ومن جهتها يعني سقوط نظام الأسد تجسيداً لمشروع نقل الغاز القطري تهديداً لأمن روسيا

القومي عموماً وليس الطاقوي فقط، فذلك سيؤدي إلى ظهور منافس لها في حصتها الأوروبية؛ فروسيا يعتمد اقتصادها المترهل مقارنة بقوتها العسكرية بالأساس على عائدات النفط والغاز(Engin, Ortiz & Rodrigo. 2015, p p. 01, 02)، وهذا بعد نجاح روسيا في إفشال مشروع خط أنابيب "نابوكو" **Nabucco** الأوربي والمدعوم أمريكياً من أجل نقل الغاز من آسيا الوسطى (من تركمانستان التي تمتلك رابع أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي) عبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم تركيا التي يتم من خلالها توزيعه إلى أوروبا بنفس أهداف المشروع، الذي ينطلق من قطر وهي تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، فسيطرتها حالياً على سورية سيضمن لها إفشال المشروع القطري (حمو، 2017، ص ص 07، 08).

ثانيا: الاكتشافات الغازية الجديدة في شرق المتوسط

شكلت سنة 2009م نقطة فارقة في تاريخ الغاز حيث أثبتت دراسة صادرة عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية **Us Geological Survey**، أن منطقة حوض شرق المتوسط أو ما يطلق عليه حوض الشام (مصر، إسرائيل، لبنان، سورية، قبرص) تحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز تقدر بحوالي 3400 مليار متر مكعب؛ ما من شأنه تغيير خارطة الغاز العالمية (صلاح، أوت 2018، ص 02)، ومن أبرز الحقول المكتشفة نجد:

1-إسرائيل؛ تم اكتشاف حقل غاز في 2009م " تمار" **Taamar** الذي يحتوي على حوالي 280 مليار م^3، وفي سنة 2010م تم اكتشاف حقل "ليفياتان **Leviathan** الذي يحتوي على 620 مليار م^3.

2- قبرص؛ اكتشاف حقل "أفروديت"**Aphrodite** في 2011م على بعد 180 كم من جنوب غرب قبرص مقدر بحوالي 140 مليار م^3، وفي 2018م أعلنت شركة "إيني" الإيطالية على اكتشاف حقل " كاليبسو" في المنطقة المنتازع عليها مع تركيا.

3-مصر؛ تمتلك مصر حقل "ظهر" وهو أكبر حقل غازي في البحر المتوسط؛ بعد اكتشافه في أوت 2015م من قبل شركة "إيني" الإيطالية وتقدر احتياطاته بـ 850 مليار م^3 فمع هذه الاكتشافات الجديدة أصبحت مصر تمتلك ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا والجزائر مما سمح لها بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول إلى مصدر للغاز (المخادمي، 2018، ص ص 44- 45).

وعليه؛ تسعى روسيا للعب دور رئيس في رسم خريطة الغاز الجديدة في شرق المتوسط، فتدخلها في سورية عسكريا سنة 2015م، ثبت وجودها في المنطقة؛ حيث قامت بتوقيع عقود للتنقيب عن الغاز في سورية ولبنان، كما تمتلك علاقات جيدة مع إسرائيل، قبرص، اليونان ومصر، وتكمن أهمية سورية بالنسبة للروس بعد هذه الاكتشافات في موقعها الذي يمكن أن يلعب دوراً في حالة مد شبكة أنابيب للغاز من خلال الحصول على الاستثمارات الخاصة بالاستكشاف،

التنقيب والإنتاج وأن تكون طرفاً مقرراً في أي مشروع جديد في المنطقة (Costigan, 2017, p p. 05, 06).

تريد روسيا ضمان حصتها في تقسيم مناطق النفوذ والمصالح مع القوى الأخرى في شرق المتوسط، حيث تحرص على أن تكون لها كلمتها في منطقة الغاز الناشئة، فهي تعي مساعي أوروبا المُعلَنة لتحرير نفسها من الاعتماد على الغاز الروسي والتي بدأت ذلك بعد أن فرضت روسيا بقاء الأسد وبالتالي ضمان عدم تجسيد المشروع القطري، فقد توجهت الدول الأوربية إلى تجسيد مشروع جديد تم تقديمه في ماي 2015م تحت اسم "أنبوب غاز شرق المتوسط" **EastMed Pipeline** حيث ينطلق من إسرائيل، ويتم ربطه بآخر من قبرص يمتد إلى اليونان، ومنها إلى إيطاليا، التي يتم انطلاقاً منها توزيعه إلى الدول المجاورة. وقد تم توقيع اتفاق مبدئي بين: إسرائيل، قبرص، إيطاليا واليونان على أن يتم الانتهاء من تجسيده في أفق سنة 2025م وينقل مابين 40 – 60 مليار متر مكعب سنوياً (Baconi, 2017, p. 09) فتحرص روسيا على ألا يتنافس أيٌّ مشروع لتصدير الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا مع خطط التصدير الخاصة بها عبر الخط الحالي "السيل الأزرق **Blue Stream** الذي ينقل الغاز إلى تركيا مروراً بالبحر الأسود وخط أنابيب السيل الجنوبي **South Stream** لنقل الغاز من روسيا إلى أوروبا عبر البحر الأسود وبلغاريا. لذلك تحافظ روسيا على علاقات جيدة مع قبرص، حتى أنها كانت تفاوِض حول خطة إنقاذ يمكن اعتمادها في حال عجزت قبرص عن التوصّل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وتسعى الشركات الروسية إلى ضمان أن يُطور الغاز قبالة شواطئ قبرص بموجب الاتفاق للتنافس مع الشركات الأمريكية والفرنسية (حصري، 2013).

الخاتمة

لقد قاربت روسيا النزاع السوري من منظور جيوستراتيجي؛ حيث اعتبرتها بنفس أهمية محيطها الإقليمي التقليدي، ويعود ذلك إلى الأهمية الجيوسياسية التي يتمتع بها موقع سورية المطل على البحر المتوسط، الذي يتيح لها إطلالة على المياه الدافئة في شرق المتوسط وربطها بالبحر الأسود الذي يضم قاعدة سيفاستوبول في جزيرة القرم، فروسيا تدرك أن سورية هي بوابتها للولوج إلى الشرق الأوسط، الذي يعتبر إقليماً مهما لتعظيم القوة والمصالح، وتمديد نفوذها من أجل ردع اللاعبين الجيوستراتيجين المعادين للصعود الروسي ولسياساتها الجديدة. إضافة للتحكم في الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، مستغلة الانكفاء الأمريكي في المنطقة من خلال الانخراط المحدود، الذي اتبعته إدارة أوباما وبعده ترامب. فهي ترفض النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية، كما أن ظهور نظام دولي جديد أو أي تغيير في بنيته ارتبط تاريخياً بحدوث أزمات إقليمية أو حروب عالمية تفرض نتائجها توازنات جديدة.

وعليه فإن تداعيات النزاع السوري بإمكانها أن تؤثر على بنية النظام الدولي ودور روسيا والصين فيه، كما أن خسارتها لسورية ستعيدها إلى جوارها القريب كقوة إقليمية فقط، والاكتفاء بالتخفيف من الضغط الجيوستراتيجي الذي يمارسه حلف الأطلسي على حدودها الجنوبية والغربية. وفي نفس الوقت يشكل النزاع السوري ساحة تنافس جيوستراتيجي آخر بين روسيا والغرب حول خطوط أنابيب نقل الغاز، حيث تعول على إنقاذ نظام الأسد لضمان عدم تجسيد المشروع الذي تقوده أمريكا لنقل الغاز القطري عبر سورية إلى أوربا. وكذلك تحرص روسيا على أن تكون لها كلمة في منطقة شرق المتوسط، التي تزخر بالاكتشافات الغازية الجديدة من أجل ضمان الحصول على عقود استثمار فيها من جهة، وضمان عدم تعارض المشاريع المستقبلية مع مصالحها من أجل مواصلة إحكامها على السوق الأوربية.

غير أن مقاربة روسيا للأزمة السورية من منظور جيوستراتيجي لا يعني أن الأبعاد الأخرى (الأمنية، الجيوسياسية، الدينية..) لا يمكنها أن تفسر توجهاتها، بل تأتي كدوافع ثانوية مرتبطة بالبعد الجيوستراتيجي؛ فروسيا تتخوف أمنياً من عودة مقاتلي الجمهوريات الإسلامية (آسيا الوسطى، القوقاز ومنطقة الفولغا)، الذين انخرطوا في صفوف التنظيمات الإرهابية بسورية وعلى رأسها تنظيم "داعش"؛ مما يكسبهم خبرة قتالية من شأنها تهديد استقرار روسيا. كما أنها ترغب من ناحية جيوسياسية إلى تمديد نفوذها إلى المنطقة، بعد ضم القرم والتدخل في جورجيا، ومن جهة أخرى لا يمكن تجاهل حضور البعد الديني في سياستها الخارجية تجاه النزاع السوري؛ لأنها تعتبر نفسها حامية للطائفة الأرثودكسية في العالم وبالأخص في سوريا، لبنان ومصر.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، حسام؛ وصلاح، علي؛ وعاطف، أحمد؛ والغيطاني، إبراهيم؛ والحفناوي، هالة؛ وخليفة إيهاب؛ وحجازي، عبد اللطيف؛ ومنصور، يارا؛ والإتربي، بسمة؛ وربيع، مصطفى. (2019). حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018-2019. *التقرير الاستراتيجي*. 01. 06.

- بشارة، عزمي. (نوفمبر 2015). روسيا: الجيوستراتيجية فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء. *سياسات عربية*. 17. 06-07.

- حصري، ربى. (02 جانفي 2013). "*سورية وخريطة الطاقة المتغيّرة في الشرق الأوسط*. تم الاسترجاع من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://bit.ly/3822zcM

- حمو، جوان. (2017). سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها، *دراسات سياسية*. 07- 08.

– الخثلان، صالح بن محمد. (2017). *الدين والسياسة الخارجية الروسية دراسة في دور الكنيسة الأرثوذكسية في السياسة الروسية تجاه الصراع في سوريا*. ط1. إسطنبول: مركز الفكر للدراسات الإستراتيجية.

– دلة، أمينة مصطفى. (2016). المخيلة الجيوبوليتيكة الروسية والفضاء الأوراسي. *دراسات إستراتيجية*. 04–05.

– دوغبن، ألكسندر. (2004). أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي. (ترجمة: عماد حاتم). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة(العمل الأصلي نشر سنة 1999).

– الشوفي، جمال. (2018). "جيوبوليتيكا" الدوائر المتقاطعة سورية في عالم متغول، *دراسا سياسية*. 14.

– صلاح، مصطفى. (أوت 2018). *غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي*. تم الاسترجاع من مركز الحوكمة وبناء السلام: https://bit.ly/2SeIVEq

– فرحات، محمد فايز. (2014). *السلوك الصيني– الروسي إزاء موجة الربيع العربي قراءة فيما وراء المصالح الاقتصادية*، في نوفل، أحمد سعيد وآخرون (تحرير). *التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية* (ص ص 253– 313). ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

– قبلان، مروان. (أكتوبر 2018). اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية، *مجلة استشراف للدراسات المستقبلية*، 03. 76– 77.

– قلعجية، وسيم خليل. (2017). *روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين*. ط2. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

– المخادمي، عبد القادر رزيق. (2018). *التنافس الدولي على الغاز إلى مزيد من الحروب والمفاجئات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

المراجع باللغة الأجنبية

- Almohamed, H., & Dittmann, A. (may 2016). Oil in Syria Between Terrorism and Dictatorship , *Social Sciences*. 20. 01-03.

- Baconi, T**. (**April 2017). Pipelines and Pipedreams How The EU Can Support A Regional Gas Hub In The Eastern Mediterranean**.** London: *The European Council on Foreign Relations***.** 09.

- Country Analysis Briefs Syria. (June 24, 2015). Retrieved from: *International Energy Agency*: https://bit.ly/35cAheZ

- Charap, S., Treyger, E., Geist, E. (2019). Understanding Russia's Intervention in Syria. *Research Report*. Rand corporation. 05.

- Chauvier, J. M. (mai 2014). Eurasie, le « Choc Des Civilisations » Version Russe, *Le Monde Diplomatique*, 722. 08

- Costigan, T. (December 2017). Syria Conflict and Regional Pipeline Geo-strategy. Sydney: *Centre for Counter Hegemonic Studies*

- Dudle, B. (Juine 2018). Retrieved from *Bp Statistical Review of World Energy*: https://on.bp.com/31kZx0M

- Dugin, A. (2012). *The Fourth Political Theory*. London: Arktos Media LTD.

- Dugin, A. (2014). *Eurasian Mission An Introduction to Neo-Eurasianism*. London: Arktos Media LTD.

- Dugin, A. (2015). *Last War of the World-Island The Geopolitics of Contemporary Russia*. London: Arktos Media LTD.

- Engin, Y., Ortiz, A., & Rodrigo, T. (23 October 2015). Syria: Pipeline Wars, Global Hot Topics, *BBVA Research*. 01- 02.

- Medvedev Doctrine. (2 sep 2008). Retrieved from *Geopolitical Diary* : https://bit.ly/3917bjv

- . Trenin, D. (2001). *The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization*, Moscow: Carnegie Moscow Center.

- Tsarik, Y., & Sivitsky, A. (2015). « Russia's New Geostrategy: Implications and Challenges for Architecture of International Security »,Minsk: *Center for Strategic and Foreign Policy Studies*. 04.